

جرعة بعد جرعة ، وأزمة تلو أزمة ومعها دائماً ما يكون المواطن اليمني البسيط هو كبش الفداء والضحية وهو من يدفع الثمن غالباً جراء التداعيات الناجمة عنها ودائماً ما نسمع عن مصطلحات يتم إطلاقها على مثل هذه الخطوات المرتبطة باقتصاد الوطن ومعيشة المواطن، فنسمع عن إصلاحات اقتصادية وإصلاحات شاملة ومعالجات اقتصادية وغيرها من المصطلحات التي لا تتناسب مع طبيعة وأفرات هذه الخطوات التي لا تخوف في مضمونها العام من التجرع والتجوع للشعب الصابر ، الصامد ، الشعب الذي ضرب أروع صور الوفاء ، خلال سنوات الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد .

عقب تشكيل حكومة الوفاق كانت الخطوة الأولى لها رفع أسعار المشتقات النفطية وذلك تحت مبرر تجاوزات تداعيات الأزمة السياسية وتحمل الجميع إفرات وتدابير تلك الخطوة انطلاقاً من حرص على المصلحة العامة وكان المومل ان تصب في دعم الاقتصاد وتحسين الأوضاع المعيشية ولكن السياسة العقيمة التي سلكتها الحكومة جعلت من تلك الخطوة أزمة جديدة أضيفت إلى الأزمات الأخرى حيث انحرف مؤشر الأداء الحكومي ليصب في مصلحة بعض القوى والأطراف السياسية والقبلية والعسكرية وتحولت الحكومة إلى أداة بأيديهم وأضحت الخزينة العامة للدولة تحت تصرفهم وهو ما قاد البلاد إلى أزمة مالية لم تشهد لها مثيلاً من قبل ، لتفرق البلاد وينتجبه المؤشر الاقتصادي نحو الهاوية وخصوصاً مع عزوف المجتمع الدولي والدول والهيئات والمنظمات المانحة عن تقديم أي مساعدات أو منح أو قروض لبلادنا نتيجة فشل الحكومة وعجزها عن منح المانحين الثقة فيما لاستيعاب تعهداتهم بعد أن اتضح لهم فسادها



عبد الفتاح الفاتح
fatahbanos@yahoo.com

«جففوا منابع الفساد»

من مناقشة هذه الأوضاع بروح وطنية مسؤولة من قبل الحكومة مع القوى التي شاركت في مؤتمر الحوار والبحث عن حلول ومعالجات لها ، لجأت الحكومة إلى الرضوخ لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد برفع الدعم عن المشتقات النفطية وذلك تجارب عدة ، الإصلاحات تبدأ من خلال تخفيف لا تعود بالأضرار والعبء على المواطنين ومن ذلك ترشيد الإنفاق الحكومي على السفريات وشراء السيارات وموازنات السفارات والملحقيات واعتمادات الناقلين من مدنيين وعسكريين ، وتوضيح الاختلالات في الخدمة المدنية للقطاعين المدني والعسكري وتفعيل مبدأ الشوب والعقاب ، والحد من شراء الكماليات والنفقات غير الضرورية، والإستغلال الأمثل للثروات النفطية والسكنية وإنهاء أية عقود مجحفة بحق الوطن في هذا الجانب ، وإعادة الاعتبار للنشاط السياحي والاستثماري باعتبارها من الروافد المهمة الداعمة للاقتصاد الوطني والعمل على تحسين مستوى أداء الأوعية الضريبية والجمركية وإنهاء الفوضى والفساد الطاغى على تحصيل إيراداتها ، وإنهاء كافة أوجه الفساد المالي داخل الصناديق المالية المستقلة والملحقة ، والشروع في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ذات الصلة بالجانب الاقتصادي والمعيشي..

وأعتقد جازماً ان كل ذلك سيضمن لنا إصلاحات نوعية يلهم الشعب والوطن ثمارها ومكاسبها ولن تكون حكومتنا بحاجة بعد ذلك إلى تجرع وتجوع الشعب تحت شماعه الإصلاحات الاقتصادية.

> القرارات الصادرة الأزبء الماضي بزيادة أسعار المشتقات النفطية، هي في الأصل أعدت منذ فترة من قبل حكومة الوفاق التي يرأسها محمد سالم باسندوة ولكن جرى بدء تنفيذها الأزبء، ثلث أيام عيد الفطر المبارك، وفي حقيقة الأمر جاءت هذه القرارات لتمثل جرعة الموت للمواطنين خاصة بعد أن انهكهم سياسة الوفاق الباسندوة وهي في الأصل سياسة حزب الإصلاح الذي يقود هذه الحكومة من تحت الطاولة..

أقولها بكل صدق إنها جرعة الموت.. لماذا؟! لأن ارتفاع أسعار البترول الذي يمثل شراب الحياة بالنسبة للمواطنين، يعني ارتفاع في أسعار المواصلات بل في كل مناحي الحياة.. ولعل غضب المواطنين في العديد من المحافظات ومنها العاصمة صنعاء جاء إدراكاً لخطورة هذه القرارات في وقت يعاني منه المواطنون جملة من المشاكل والصعاب الحياتية وأبرزها استمرار انقطاع الكهرباء والمياه لساعات طويلة خاصة في المدن الساحلية شديدة الحرارة، إلى جانب تدني بل انعدام الخدمات الأساسية



فليبدأوا بأنفسهم

علي عمر الصيعري

إن مشكلتنا في اليمن تكمن في أن بعض أحزاب "المشرك" وفي مقدمتها حزب (الإصلاح)، تفكر دائماً بعقلية "الهرم المقلوب" كما سبق وإن أشرنا إليها في العدد الماضي. فهذا الحزب الإخواني لا تنفك قيادته عن اتخاذ "الكيد السياسي" وسيلة لبقاء حزبه ودرء الفشل عنه وما دعا ذلك ليهما المصلحة العامة وفي مقدمتها مصلحة الشعب اليمني بقدر ما يههما مصلحتها الضيقة والخاصة ، والشواهد على ذلك كثيرة وأحدثها المستجدات الأخيرة وما تمخضت عنه من قرار قضى برفع الدعم عن المشتقات النفطية (الجرعة) ، ومحاولة الدولة إقرار بعض الإصلاحات الاقتصادية بما من شأنها تخفيف آثارها على الحياة المعيشية للمواطن ، التوضيح للمواطن كيف ينبغي معالجة هذه الآثار وما هي حلولها المناسبة. فمع العلم أن قيادة هذا الحزب وشركاؤه يمتلكون مصادر القرار الحساس في الحكومة بدءاً برئيس الوزراء مروراً ببنائه وزير الكهرباء، وصولاً للمالية والتخطيط فإنها لا تريد أن تعترف بخطئها منذ دخولها الحكم وتسببها ، عبر وزرائها ، في الأزمة الاقتصادية الخائفة التي أوصلت الأمور إلى هذا المنحدر الخطير كما أنها بدلاً عن نذارس المخارج والحلول العملية بعد أحداث 2011م للتمهيد بالاعتقاد ومعيشة المواطن ، يادر قياديون برلمانيون منسبون لحزبها في إطلاق التهم جزافاً على المؤتمر الشعبي العام وتحمله مسؤولية رفع الدعم على طريقة الكيد السياسي المتمثل في المقولة الشعبية (ضربي وبكى وسبقي فاشتكى) وهذا هو الغياء السياسي بأمر عينه .

أول تعلم قيادة حزب "الإصلاح" أن حكومتها ورئيس وزرائها هم السبب الأول وراء تلك الأزمة وذلك الانحدار الاقتصادي الذي لم تشهده له مثيلاً الحكومات السابقة؟! . ويكفي أن نشير بوجيز الأمثلة إلى أن ارتفاع النفقات من 2 تريليون و96 مليار ريال عام 2011م إلى 2 تريليون و814 مليار ريال عام 2012م، واستمرار الزيادة في النفقات العامة حتى وصل تقدير عام 2014م إلى 2 تريليون و884 مليار ريال. وأن المقارنة بين مؤشرات الاقتصاد الوطني في عام 2009م وعام 2013 و2014، تبين مدى التدهور الذي لحق بالاقتصاد، حيث بلغ الاحتياطي من النقد الأجنبي عام 2009م 7 مليارات دولار" وانخفض في عام 2014م إلى 5 مليارات، وزادت النفقات العامة من 1,9 تريليون ريال إلى 2,8 تريليون وزادت الإيرادات العامة من 1,5 تريليون ريال إلى 2,2 تريليون خلال نفس الفترة. فمن هو المتسبب في ذلك؟! ليس رئيس الوزراء المحسوب على "الإصلاح"؟! . ليس التهرب الضريبي والتهرب الذي مارسه ويمارسه المنافذ من هذا الحزب؟! ليس إشغال الفتن والحروب الأهلية الطائفية التي طرفها الأساس حزب "الإصلاح" نفسه؟! ليس ما جر البلاد إلى تمكن الفساد في مفاصل حكومتها بحيث عجزت عن استيعاب منح المانحين في مشاريع اقتصادية مثمرة بدلاً عن اللبث وراء المؤامرات الداخلية ، وإشغال الفتن ، وتحطيم الكوادر المؤهلة واقتصادها، الأمر الذي جعل المانحون يتحفظون على الإبقاء بالتراتبية نحو بلادنا؟! .

وليكم خلاصة أحدث تقرير صدر عن "الجماز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات" حول سير التقدم في تعهدات المانحين وأشار إلى أن اليمن لم يتلق حتى يونيو الماضي سوى 2,9 مليار دولار وبنسبة 37,4% من إجمالي التعهدات في مؤتمر المانحين في الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك عام 2012م والبالغ 7,9 مليار دولار. وأن ما تم تخصيصه من التعهدات بلغ 7,5 مليار دولار وبنسبة 94,1% . في حين تم التوقيع على 5,3 مليار دولار وبنسبة 67,3% . من المتسبب في ذلك؟! ليست حكومة "باسندوة"؟! هذه التساؤلات مطالب بالاجابة عنها قيادة حزب "الإصلاح" . أما نحن فلا نملك سوى القول : (فليبدأوا بأنفسهم . فإن الشعب يمهل ولا يمهل.. وهذه سنة الحياة) ..

من مناقشة هذه الأوضاع بروح وطنية مسؤولة من قبل الحكومة مع القوى التي شاركت في مؤتمر الحوار والبحث عن حلول ومعالجات لها ، لجأت الحكومة إلى الرضوخ لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد برفع الدعم عن المشتقات النفطية وذلك تجارب عدة ، الإصلاحات تبدأ من خلال تخفيف لا تعود بالأضرار والعبء على المواطنين ومن ذلك ترشيد الإنفاق الحكومي على السفريات وشراء السيارات وموازنات السفارات والملحقيات واعتمادات الناقلين من مدنيين وعسكريين ، وتوضيح الاختلالات في الخدمة المدنية للقطاعين المدني والعسكري وتفعيل مبدأ الشوب والعقاب ، والحد من شراء الكماليات والنفقات غير الضرورية، والإستغلال الأمثل للثروات النفطية والسكنية وإنهاء أية عقود مجحفة بحق الوطن في هذا الجانب ، وإعادة الاعتبار للنشاط السياحي والاستثماري باعتبارها من الروافد المهمة الداعمة للاقتصاد الوطني والعمل على تحسين مستوى أداء الأوعية الضريبية والجمركية وإنهاء الفوضى والفساد الطاغى على تحصيل إيراداتها ، وإنهاء كافة أوجه الفساد المالي داخل الصناديق المالية المستقلة والملحقة ، والشروع في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ذات الصلة بالجانب الاقتصادي والمعيشي..

وأعتقد جازماً ان كل ذلك سيضمن لنا إصلاحات نوعية يلهم الشعب والوطن ثمارها ومكاسبها ولن تكون حكومتنا بحاجة بعد ذلك إلى تجرع وتجوع الشعب تحت شماعه الإصلاحات الاقتصادية.



جرعة الموت

إقبال علي عبدالله

كالصحة والتربية والتعليم، إلى جانب -وهذا المهم- انعدام الاستقرار الأمني الذي بات كابوساً لدى المواطنين.. الحقيقة التي أود الإشارة إليها في هذا الموضوع تبدأ من التذكير إلى مقال كتبه في هذه الصحيفة بداية العام الجاري 2014م وأشرت فيه إلى أن حكومة الوفاق الباسندوية ستدخل البلاد والعباد في هذا العام في نفق مظلم.. وما نحن اليوم وبعد مضي نصف العام نشاهد الواقع الذي وصلنا إليه.. ونلمس يوماً بعد يوم تزايد تدمير المواطنين من جراء الحياة المعيشية التي جعلتهم، وبكل أسف، أقولها- يربطون الأزمة على البطلون.. ونشاهد كذلك بل ونلمس

الوضع الخدمية والحالة الأمنية المخيفة.. واليوم وفي منتصف العام أقدمت حكومة الوفاق على «جرعة الموت» التي إن لم تتبعها خطوات سريعة لتفادي الغضب الكبير أي ثورة الجيعاء.. فإن على البلاد والعباد الاستعداد لتقبل الكارثة التي لا تمنأها، بإذن الله، وأقصد بهذه الخطوات ليس الغاء شر القرارات لانها وللحالة الاقتصادية وانعدام التنمية والأمن والاستقرار، شر لا يد منه.. بل أقصد بخطوات رفع وتحسين معيشة الناس من خلال زيادة المرتبات لمواجهة موجة الغلاء التي هي تتصاعد يوماً بعد يوم منذ أزمة عام 2011م وسوف تزيد قرارات رفع أسعار النفط ومشتقاته من هذا الغلاء.. وأقترح أن تسرع الحكومة والدولة في اتخاذ قرار زيادة المرتبات والمعاشات بشكل عادل من الأدنى إلى الأعلى.. أقول هذا المقترح لأنني أتمس مدى تصاعد غضب الناس في طريق ثورة الجيعاء التي ستوقف عجلة حكومة الوفاق وسياساتها التي تذيب الشعب.



مراهنة على ذاكرة لا تنسى

فيصل الصوفي

كانت قبائل معين وسبأ وحيمر تتقاتل، مثل سائر قبائل العرب، وكل قبيلة تعزم على إفناء الأخرى من الوجود، وبعد قليل تتصالح على غير أساس، ثم تشتبك من جديد مع استمرار محركات الاشتباك، كالكلافات على المراعي، والماء، والتجارة، والمصالح الأخرى، وإراث الماضي.. ومعروف أن تاريخ القبائل كله تاريخ صراعات وحروب منذ القدم، وإلى عصر القبائل المتأخرة هذا.. والأسباب تكاد تكون متشابهة، والحلول هي نفسها، حيث تخمد الحروب والصراعات بلقاءات سياسية، أو في ديوان قات، وتسامح، وعفو، و"أخي قال أخي"، وغير ذلك من العواطف والدموع التي تستمطر بعد سفك الدماء، جرياً على مقولة الباحثي فيل أكثر من ألف ومائة سنة: "إذا احتربت يوماً، ففاضت دماؤها- تذكرت القربى ففاضت دموعها"! ثم ينقض ذلك، وتدخل القبائل في جولة صراع أخرى، وهكذا. اليوم يقال كلام كثير عن المصالحة بعد ثلاث سنوات عجاف إلا من الدماء والسلاح والخراب ولؤم ذوي القربى، فهل تعتقدون أن بعض دعاة المصالحة الوطنية جادون في دعوتهم؟! في مؤتمر الحوار الوطني- الذي لا يزال طوريا، ومخرجاته التي لا تزال عذراء- أقترح مشاريع نصوص دستورية وقانونية، تتضمن استبعاداً وانتقاماً، وفصلها على مفاصل طرف معين محدد، وتعارض مع أي شيء له اسم أو رسم بمصالح وطنية، ومصالحة، وعدالة انتقالية، ويمن جديد.. وتلك التي فصلها أولئك التريزية في مؤتمر الحوار لن تمر لأسباب معروفة، وإنما نشير إليها هنا للتذكير بأن بعض دعاة المصالحة، يريدون مصالحة منقوصة، أو بالقدر الذي يخدم مصالحهم.. والمصالحة التي يحتاج إليها اليمنيون، مصالحة تاريخية جديدة أصيلة شاملة قائمة على أسس صلبة، تكون ثمرة لقاءات مصارحة مباشرة، واعتراف بالمسئولية عن الأخطاء، وتحمل نتائجها، والاتفاق على نزع أسباب المصاعب السابقة.. وقد كانت أبرز تلك الأسباب السعي إلى السلطة بطرق غير مشروعة رغم القبول الظاهري بالنهج الديمقراطي، ومن أسبابها أيضاً المزاوجة بين السلطة والقبيلة، وتقاسم المصالح والنفوذ بين قوى محدودة، والأيدولوجيا الدينية التي لا تزال تشعل حروباً، حتى في ظل كلام المصالحة.. ينبغي الاتفاق على طرح هذا الإرث، أو هذه الأسباب بعيداً لوضع حد للصراعات والحروب، وليست المصالحة مجرد "تسيان الماضي" حسب المقولة المتداوله، وهي مقولة عاطفية اعتدنا عليها من زمان، ولم تنتج مصلحة ولا مصالحة حقيقية.. ينبغي تجاوز تلك الأسباب، وهي إرث الماضي الذي سيظل يحرك صراعات في الحاضر، طالما ظل البعض يحمل معه هذا الإرث إلى الأمام.. إن الحل السحري الذي تلخصه مقولة "تسيان الماضي" عبارة عن مسكن، وهو يراهن على ذاكرة تنسى، غير موجودة!!

الحياة ووعي القطيع



مراد شلبي

الاديب المعنوه" - تماماً كما في الفيس بوك، هل عليك أن تتخلى عن تلقائيتك وتفرد افكارك مقابل أن تمارس وعي اللصق باستنساخ أفكار المنظومة المتعفنة ، مالم فقد تجاوزت القيم والمبادئ التي قاموا بتفصيلها على مقاساتهم نعم التفصيل نموذجي وبراق لكنه قبيح إلى حد النطاعة . حتى في خواطرك الليلية على الفيسبوك فإذا ما سمحت لنفسك بالتوقف لمشاهدة قبجم فيسجروك الى زريبتهم . - اكتب ما شئت ضمن السياق الانساني المتحضر ، بأسلوبك أنت واعطه نكهتك وتوقيعك ، ولا تدافع عن خيارات قلمك . فالقطيع لن يفقه ان حديثك عن (المزمر) هو حديث عن الأئمة الجميلة ، هي ذاتها التي لا يتورعون من الفتك بها لوكاً وعمراً وبجاجة ، نظرتهم لها خادمة في النهار وفرش في الليل يتغوطها على مؤخراتهم التي تتحدث وتفكر عنهم . - كما وليس عليك ان تدافع عن نفسك بانك رجل مخلص لحياته الزوجية ، ولا عن نقاء افكارك كما ليس ان تتحدث يوماً أنك تشكر المولى عز وجل لمنحك اجمل واروع انثى في العالم . لا تنجر لترهاتهم واوامهم فقد تفقد فريديت وتنجر لقطيعهم . - اذا كان الفرد بمفرده فإنه يتمتع بقدر من الاستقلالية والمرونة في التفكير . أما إذا ما اختلط بالغوغاء والقطيع فإنه ينزل بعدة درجات عن الحضارة الراقية . فالفرد يتمتع بالحس الحضاري والثقافي ، أما الغوغاء أو القطيع فهو يميل إلى البربرية " هذا ما يقدمه العبقري جوستاف لوبون في كتابه الشهير (سيكولوجيا القطيع) .

نريد صدقاً ومكاشفة لا مزايدات!



أحمد الرمعي

> رغم حالة الظنك وقلة ذات اليد والحيلة والوضع المعيشي المتردي الذي يعيشه المواطن اليمني إلا أنه تقبل برحابة صدر وان كان ذلك على مضض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة في رفع الدعم عن المشتقات النفطية، والتي حسب أعضاء في الحكومة ستعود فائدتها على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن نفسه إذا ما تم اتخاذ إجراءات مرافقة لرفع الدعم مثل زيادة الأجور والمرتبات والحد من استحواد الفاسدين والمتنفذين على عائدات الدعم الذي تم رفعه. وقطعا إن ذلك لن يتأتى إلا بإزالة الأسباب التي أدت إلى استحواد الفاسدين والمتنفذين على الاموال التي كانت تذهب الى جيوب هذه القلة من الناس الذين لم يراعوا في الوطن والمواطن إلا ولا ذمة. ومعروف أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية جاء باتفاق بين كافة القوى السياسية المشاركة في الحكومة.. إلا أن ما استغرب له محاولة بعض هذه الأحزاب التنصل من هذه الإجراءات عبر تصريحات لقيادات فيها أو عن طريق ما تنشره الوسائل الإعلامية التابعة لها أو المحسوبة عليها، وكل ذلك في محاولة لتضليل المواطنين ودغدغة مشاعرهم لتحقيق مكاسب سياسية على حساب الوطن وشركائهم في العمل السياسي. المواطن اليمني «خابز كرم وعاجنكم» فلم تعد تنطلي عليه الكلمات الناعمة التي تطلقها بعض قيادات هذا الحزب أو ذلك، لذا فإنه يطالبكم جميعاً بالشفافية والصدق وتحمل المسؤولية والابتعاد عن المزايدات والمكاييدات التي لم يعد لها سوق رائجة لدى

المواطن وأصبحت بالنسبة له سلعة بانرة.. بل وقدمة أكل عليها الدهر وشرب ، ودفنها اليمنيون وأقاموا عليها المآتم منذ زمن. ورعى الله تلك الايام التي كان الناس يصدقونكم فيها حين كنتم تحملون حيات البيض والطماط من جامع الى آخر وتحتلون المناير وتخرجون الى الفيافي والقفار وتصرخون بصيحتكم المعهودة «الدولة أفقرت الناس وحوالتهم الى معدمين وملتسولين» - ذلك عندما كنتم غير مشاركين في السلطة- أما اليوم فإن جميع الأحزاب تتحمل المسؤولية، ولا مناص لممثليها في أجهزة الدولة سوى الصدق مع الشعب وترك المرطقات التي ما أنزل الله بها من سلطان.. فالجميع مسؤولون أمام الشعب اليمني الذي لم يعد يتحمل أي طيش من قبل أي حزب أو مسؤول.. ولا حل سوى جعل مصلحة الوطن والمواطن فوق كل المصالح سواء أكانت حزبية أو شخصية.. واعلموا ان المواطنين جميعاً رقباء عليكم لانكم وجدتم لخدمة هذا الشعب والحفاظ على ثرواته لا لإهدارها والتصرف بها وكأنكم ورتتموها كإبراً عن كابر. ورحم الله المناضل دعبوش- الذي كنا نظنه مجنوناً وهو أعقل الناس- كان كلما سمع أحد قيادات الأحزاب ينتقد الوضع في البلد وهو يركب سيارة فارهة وتسير خلفه الحراسات المدججة بكافة أنواع الأسلحة.. كان يرد: «على غيري».. والله إنكم خراطين!</p></div>